روايات متناقضة حول دور "علي شمخاني"

المصدر: الدبلوماسية الإيرانية والكاتب: مهدي بازركان

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

روايات متناقضة حول دور "علي شمخاني"

قسم الابحاث والترجمة

الكاتب: مهدي بازركان (صحافي إيراني)

المصدر: موقع "دبلوماسي إيراني"[1]

بتارخ 28 أبريل 2024

أفادت بعض وسائل الإعلام الإيرانية، أن الأمين السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني يستعد للمشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة.

الأمر اللافت هو وجود تصوريّن مختلفيّن عن شخصية شمخاني في الأوساط الإيرانية. فمن جهة، يُشار إليه كمسؤول سابق عن ملف المفاوضات النووية، ومن جهة أخرى، يأتي ذكره كشخصية كانت تُعد من ضمن أخطر العقبات أمام إحياء "الاتفاق النووي" في السنوات الأخيرة لإدارة الرئيس حسن روحاني.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كان هذا الإدعاء قريباً من الحقيقة، فكيف يمكن لشمخاني أن يتولى مهام المفاوضات التي هدفها النهائي هو إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)؟، وأساسًا، كيف يمكن تفسير هذا التناقض؟.

[1] http://irdiplomacy.ir/fa/news/2026345/%D8%B4%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%86%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-%D8%AF%D9%88-%D9%82%D8%A7%D8%A8

هل هناك خرق لخطة العمل الشاملة المشتركة؟

في حوار مع محمود واعظي، مدير مكتب الرئيس الإيراني حسن روحاني في الحكومة الثانية عشرة، أشار إلى التغيّر في دور علي شمخاني في المفاوضات النووية، قائلاً: "لقد تحدثت معه (شمخاني) في لقاء مُفصّل وقلت إن مصلحة البلاد تقتضي أن تكون هناك علاقة شفافة وواضحة بين أمين المجلس الأعلى للأمن القومي ورئيس الجمهورية، لكن هذا الأمر لم يتحقق. طبعًا، كان الرئيس روحاني متابعاً بشكل شخصي لموضوع الاتفاق النووي وكان صريحاً للغاية، ولكن لو كانت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للأمن القومي متفقة مع الحكومة واصطفت معها لتمت المصادقة على مشروع إحياء الاتفاق النووي خلال فترة الحكومة الثانية عشرة".

ووفقًا للسيد واعظي، "كان تغيير أمين مجلس الأمن القومي دائمًا يتم عبر الاتفاق بين الرئيس والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية، ولكن في النهاية لم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق آنذاك، على الرغم من أن الرئيس روحاني بادر من أجل ذلك عدة مرات".

وأشار واعظي إلى بداية عمل الحكومة الحادية عشرة، قائلاً: "في بداية عام 2013، قدم الرئيس روحاني السيد شمخاني، فقال له المرشد الأعلى: (إذا كان لديك مُرشح آخر، فقدمّه)، بمعنى آخر، لم يوافق المرشد الأعلى على ترشيح شمخاني في المرة الأولى والثانية، ولا يعني ذلك أن هناك خلافًا ما، بل كان لدى المرشد ملاحظات لا أعرف ما هي، ولذلك لم يوافق، ولكنه وافق على تولي شمخاني المنصب لاحقًا".

وأوضح واعظي بأن "خطة عمل الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي في عهد شمخاني كانت ترتكز على إحياء الاتفاق النووي، ولو كانت الأمانة العامة متناغمة وعلى تنسيق مع الحكومة، لكان قد تم إحياؤه في تلك الفترة".

ولفت السيد واعظي إلى التحركات الإعلامية التي صدرت من قبل أمين مجلس الأمن القومي، وقال: "لقد أنشأوا وسيلة إعلامية خاصة بهم كان لها تاثيرها في الرأي العام حيث نشروا فيها معلومات حصرية لا تتوفر لدى العديد من الصحف ووسائل الإعلام المحلية الأخرى، بل حتى التلفزيون الرسمي لا يمتلكها. وعندما كنا نستفسر منهم حول الأمر، كانوا يقولون إن هذه الوسيلة الإعلامية ليست تابعة للأمانة العامة بل هي لشخص ما يعمل من داخل أو خارج البلاد، وفي الحقيقة، كانت لديهم خطط بشأن مفاوضات الملف النووي تهدف إلى منع التوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص. لم يقولوا ذلك صراحةً، لكن سلوكهم كان يدل على ذلك. عندما يغلب الطابع الحزبي والفصائلي على تبني الأمور في مكان ما، فهذا ما سيحدث".

ويواصل واعظي حديثه:" لقد تحدثت معه (شمخاني) في اجتماع مُفصّل وقلت له إنَّ مصلحة البلاد تكمن في إقامة علاقات شفافة وواضحة بين أمين المجلس ورئيس الجمهورية، لكن ذلك لم يحدث ولم يتحقق حتى اللحظة الأخيرة. كان يقول لي إنه موافق، ولكن سلوكه كان مختلفاً".

شمخاني مسؤولًا لفريق التفاوض النووي؟!

بناءاً على تصريحات محمود واعظي، يمكن رسم صورة لعلي شمخاني، كمعارض للاتفاق النووي. ووفقاً لبعض الادعاءات، تم تعيين شمخاني مسؤولًا مباشراً عن ملف المفاوضات النووية منذ مارس من هذا العام، فإذا صحت هذه الادعاءات، فهذا يعني أنه أشرف على مفاوضات أمير سعيد إيرواني، ممثل إيران في الأمم المتحدة، مع خليفة السيد روبرت مالي، والمفاوضات التي جرت خلال الأسابيع الماضية في سلطنة عمان، واستمرت تحت إشرافه ومسؤوليته.

في سياق ذي صلة، إمّتنع المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، عن التعليق بشكل واضح على ادعاءات تسليم الملف النووي إلى علي شمخاني، وقال رداً على سؤال حول هذه الادعاءات: "لا أملك أي تعليق خاص بشأن الإدعاءات غير المباشرة التي يتم تداولها في بعض القنوات الفضائية".

ومع ذلك، أكد كنعاني على "استمرار هيئة المفاوضات الإيرانية في سعيها لرفع العقوبات بإشراف وتوجيه من كبار المسؤولين في النظام". وأضاف، في مؤتمر صحفي، أن "الهيئة استخدمت كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق النجاح في هذا الإطار، وستواصل مشاوراتها لرفع العقوبات".

كيف يمكن تبرير تناقضات الأمين السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي؟

في مقابلة مع صحيفة "شرق"، يرى المحلل السياسي "فريدون عطار" أن تناقضات علي شمخاني فيما يتعلق بالمفاوضات حول الاتفاق النووي مع الغرب مرتبطة بالتصريح الأخير لناصر كنعاني، مشيراً إلى أن "كون المفاوضات النووية تتجاوز صلاحيات السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، فهذا يعني أنها بحاجة إلى إجماع وإعطاء ضوء أخضر حول العملية وتفاصيلها من الجهات العليا في النظام، فعلي شمخاني كأمين للمجلس الأعلى للأمن القومي خلال فترة الرئيس حسن روحاني لم يدخل في مفاوضات الاتفاق النووي من وجهة نظر شخصية، وإنما وفقاً للمهمة الموكلة إليه وقد لعب دوراً حسب الظروف حينها، فعلي شمخاني وافق على المفاوضات النووية وخطة العمل الشاملة المشتركة في الحكومة الحادية عشرة كأمين للمجلس الأعلى للأمن القومي، لأنَّ النظام برمّته كان متفقاً معه".

ويضيف عطار: بعد التطورات التي أعقبت انسحاب دونالد ترامب من الاتفاق النووي، واغتيال اللواء سليماني، وغيرها من المسائل، خلصت المؤسسات العليا إلى إتباع إستراتيجية "لا حرب ولا مفاوضات" كمحور للسياسة الخارجية. وبالتالي، توصلت جميع هياكل صنع القرار في النظام الإيراني إلى قناعة مفادها أن "محادثات فيينا لإحياء الاتفاق النووي لا يمكن أن تكون حلاً في هذه الظروف". ونتيجة لهذا النهج تم استخدام قدرات الأمين العام السابق لمجلس الأمن القومي في ذلك الوقت لعرقلة جهود إحياء الإتفاق النووي.

وتابع: "في ظلّ الأوضاع الاقتصادية الداخلية الحرجة، بالإضافة إلى الوضع المتوتّر في المنطقة والعالم، نشهد الآن وضعًا مختلفاً، وبناءاً عليه توصلت هذه المؤسسات العليا في النظام الإيراني إلى تقييم وخلاصة نهائية مفادها أنّ استئناف المفاوضات لإحياء الاتفاق النووي يمكن أن يكون مثمراً، وقد تمّ اختيار علي شمخاني من قبل هذه المؤسسات للقيام بهذه المهمة، في ظلّ الخبرة الناجحة التي يتمتع بها في مجال إعادة إحياء العلاقات بين إيران والسعودية".

وفي الوقت الذي ينصب التركيز فقط على احتواء الأزمات ومنع التصعيد مع الويلات المتحدة، فإن المحادثات السرية بين طهران وواشنطن في مسقط، والتي تشبه محادثات عُمان السرية في أواخر عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد والتي أدت في النهاية إلى الاتفاق النووي، "قد تُمثل سابقة لما هو قادم" من وجهة نظر المحلل السياسي "عطار"، مُعتبراً أن إسناد ملف المفاوضات إلى علي شمخاني وتكليفه بهذه المهمة بدلاً من وزارة الخارجية "قد يمهد الطريق لمفاوضات أكثر شمولاً بعد الانتخابات الرئاسية في كلاً من إيران والولايات المتحدة، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق أكبر وأكثر إستدامة".